(٣) الكتاب الثالث

كتـــــاب الطبـــــائع

كتاب الطبائع، وهو الثالث [1]
فى كلام المهدى لدين الله الحسين بن القاسم، عليهما السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى أهل بيته الطاهرين، وسلم تسليما.

سألت يا أخى وفقك الله لطاعته، وخصك بأجزل كرامته، وحباك ٥١/ بأسنى هدايته/ عن أولى مسائل المتعبدين، وأعظم مقاصد المهتدين، وأهلك مهالك المحلدين. **فقلت** : ما الدليل **على حدث السموات والأرضين**، وهما أدل الدلائل على رب العالمين؟

والدليل على حدثهما أنا نظرنا إلى اختلافهما، فلم يخل[2] عندنا من أحد أوجه تدل على حدوثهما: إما أن يكونا خالفتا بين أنفسهما، وإما أن يكون اختلافهما من قبل قدمهما، وإما أن يكون اختلافهما دليلا على حدثهما.

- **فإن قلت : إن اختلافهما من فعل أنفسهما.** فهذا محال؛ لما علمنا من موتهما؛ لأن الميت لا يقى نفسه، فكيف بتدبيره لها؟! وإذا عجز الحى

---

(١) فى أ : يخلو.
(٢) بالهامش.

الحكيم عن تدبير نفسه وتعذر عليه تحسين القبيح من صورته، فالموات أعجز من ذلك، وأجدر بالعجز عن أن يكون كذلك.

- **وإن قلت : إن اختلاف أجناسهما وتغاير صفات أجسامهما، من قبل قدمهما، فالقديم لا يوصف بالاختلاف، ولا يتضاد فى شئ من الأوصاف؛ لأنه إن اختلف فى شئ من أوصافه وقع الفرق بينه؛ لعلة اختلافه وبطلان اتفاقه وائتلافه؛ لأن القدم صفة واحدة توجب الائتلاف، ولا توجب المضادة والاختلاف فلو كانت السماء والأرض قديمتين، لما كانتا فى الأوصاف مختلفين، إذ لا فرق بين قدمهما فلما وقع التفاضل بين أجزائهما، ٥٢/والاختلاف بين أجسامهما صح - عندنا - بأيقن اليقين حدثهما، إذ لا فضل لقديم على قديم/ مثله ولا يخالفه، إذ هو من شكله.**

- فإن قال بعض الملحدين - لجهله أو عارض لمكابرة عقله- وكذلك المحدث أيضا لا يخالف محدثا مثله، ولا يوجد فى الأوصاف مغايرا له.
- **فالجواب** فى ذلك، وبالله نستعين : إن اختلاف المحدثات أوجب من اختلاف القديم؛ لأن القديم لا فرق بين قدمه، ولا مخالف بينه فيدل فيفضل بعضه على بعض والمحدثات أضداد مختلفة، وفى الدلالة على الصانع مؤتلفة واختلاف أجناسها دليل على المخالف، بينها لنعلم أنه، سبحانه، بخلافها.

وتصرف أحوالها دليل على مصرفها؛ لأنا لما وجدنا السماء قد خصت بالسمو الارتفاع، وخصت الأرض بالهبوط والاتضاع، علمنا أن

مختصاً خالف بينهما، ودل بذلك على حدوثهما. **ومما يدل أيضاً على** حدوث الأرض، إذ هى أقربهما إلينا، وأنشرهما مشاهدة علينا، أنا لما نظرنا إليها، وما أظهر الله من الدلائل عليها، فوجدناها على ضربين مختلفين، وهما الكبر والصغر؛ فما الذى جعل بعضها كبيرًا، وجعل منها شيئاً صغيرًا حتى خالف بينهما؟!.. وما الخصيصة التى فضلت أحدهما بالكبر، وخصت أحدهما بالقلة والصغر؟.. أو لست تعلم أن الخصائص تدل على المختص بها؟!

ودليل آخر؛ لما نظرنا اختلاف سهولها وجبالها، وتضاد أحوالها ٥٣/وألوانها، دل ذلك على صانعها وجاعلها، إذ/ التفضيل لبعضها على بعض، دل على المفضل بينها.

ودليل آخر؛ أنا نظرنا إلى افتراقها واجتماعها، فوجدنا منها ما هو ملتئم مجتمع، ومنها ما هو مفترق منقطع، علمنا أن له مفرقاً جامعاً، ومتفتطراً خالقاً صانعاً؛ وإلا فما جعل المفترق مفترقا؟!.. دون أن يكون ملتئماً ملتزقاً!.. وما خص أحدهما بالتباين والافتراق، وخص الآخر بالملائمة والإلتزاق؟!..

ومما يدل على حدث الجسم الواحد ذاته، أنه مغاير مختلف فى جميع صفاته؛ لأن حركة الشئ غير سكونه ورائحته أبداً غير لونه، وصفاته غير عينه، فلابد من صانع ألف بين المختلفات بلطفه. وإلا فما الذى خالف بين الموصوف ووصفه؟!!

وسألت عن الدليل على حدث أصول المتناسلة وفروعها، وبيان الصنع فى عللها وطبائعها.

والجواب فى ذلك : إن الدليل على حدث أصولها وفروعها : **أن الحكمة لازمة** لجميعها؛ لأن كل طبيعة من طبائعها قد جعلت لمصلحة من مصالحها، كما **أصلحت الأجساد** بآلات جوارحها، فكل طبيعة من هذه الطبائع لا تشبه الأخرى، ولولا اختلافها على الحيوانات، لهلكت ولما تناسلت ولا كثرت؛ لأن الحيوانات فى بدوء نشأتها، ركبت على ضعف بنيتها؛ لتعلم بفاقتها وحاجتها، أنها مضطرة إلى المنعم بقوتها، لتشكر فضله نعمه لحياتها، فيستحق المدح والثواب على شكرها.

٥٤/ والطبائع/ الأربع؛ فهى أضداد متنافية، وهى فى صلاح الأجسام متكافية؛ لأن الحر والبرد ضدان، وكذلك الرطوبة واليبس مختلفان. وكذلك الاختلاف دليل على حكمة صانعها؛ إذ جعل كل طبيعة تصلح لخلاف ما تصله له الأخرى؛ وإلا فما الذى جعل البرد والحر مختلفين، دون أن يكونا جميعا مؤتلفين؟!.. وما الذى خص أحدهما بالتبريد والإجماد، وخص الأخرى بالحرارة والاتقاد؟!.. وما الذى خالف بين اليابس والرطب فاختلفا دون أن يتفقا ويأتلفا؟!..

وما الذى خص أحدهما بالرطوبة واللين، دون أن يكونا على اليبس مجموعين، فالموجود من الأجسام كلها لا يصح وجوده، إلا يابسا أو رطبا أو حارا أو باردا، ولو تطلب الطبائع من الجسم، لما كان موجودا . كما لا يصح وجود محدث عدمت حركته وسكونه؛ لأن الموجود صفة لا تصح

مع بطلانها كونه، ولو عدم الحيوان طبائع الحركة، لكان ذلك له من أعظم التهلكة.

وكذلك القول فى الأشجار المغتذية، أنها لا تتم إلا بطبائع الأغذية، وليست الطبائع بفاعلة للحكمة والتدبير،ولا هى بعالمه بعجائب التقديرِ، وإنما هى حكمة من حكم رب العالمين، ودلالة عليه لجميع المخلوقين. وأصل الحكمة عند جميع أولى الألباب – فإنما هى إصلاح الأسباب بالأسباب.

٥٥/ فلما وجدنا الأشياء مصلحة بطبائعها/ دلت الإصلاح على حكمة صانعها، لأن الطبائع جعلت لمنافعها، فعلمنا أن المتفضل عليها بنعمها، حى عالم بضعف أجسامها؛ لأنه لو كان ميتا جاهلاً بفاقتها، لما اهتدى إلى الصلاح قوام حياتها؛ لأنا نجد الموت والجهل يوجبان الفساد، ولا يدركان تدبير أمور العباد.

والدليل على أصول هذه الفروع، أن الموت وقع على الجميع، وللجميع نهاية وغاية، ألا ترى أن الفروع متشعبة من أصولها؟!.. فإن الأصول فى التدبير كنسولها. وإذا صح أن فى هذه النسول من الحكمة مثل ما فى الأرض، فلابد لها من محكم، وإذا صح أن عليها نعمة فلابد من منعم، وإذا كانا جميعاً محدثين، فهما بغير شك متناهيان؛ لأن الموت وقع على أصولها كلها، وللكل نهاية وغاية.

ألا ترى أن أصولها على معنيين، يدلان على النهاية، ويخبران بالأصل والغاية، وهما الحياة[1] والموت؛ وذلك أن الحياة[2] حوتهم كلهم، فلم تغادر منهم أحدا، حتى حوته، ولم تترك من أجسادهم جسما حتى خليته، ثم خرجت الحياة من الأجسام كلها، وانتقلت من فروعها وأصولها، فلم تبق الحياة جسما حتى فارقته، ولم تترك جسدا حتى باينته، ثم تضمن الموت جميعهم وحوى[3] وأصولهم وفروعهم، وإذا حواهما الموت فقد ناهاهم وأوضح حدهم وغاياهم[4]؛ لأنه لم يقع على الفرع حتى تضمن أصله، ولم ٥٦/يفن/ الفرع حتى أفنى الأصل قبله.

وإذا تناهت الفروع إلى أصولها، ورجع أكثرها إلى قليلها، فلا بد من النظر فى الأصل الذى هو أقل من فرعه، والبحث على فعل الحكيم وصنعه. فإذا نظرنا فى ذلك، علمنا أن الغاية التى صحت، والنهاية التى سلفت، زوجان أصليان غير أصليان غير مولودين، ولا من الأصلاب والأرحام موجودين، والدليل على حدثهما كالدليل على حدث فروعهما، وذلك أن فى كل واحد منهما حكمة فى ذاته، ومصالح فى جوارحه وصفاته؛ ثم علمنا أن فيهما جميعا صنعا محدثا، من عجيب خلق الذكر والأنثى، وجعل كل واحد منهما لصاحبه عمدا، وقصد الصانع لاتفاقهما قصدا.

---

(١) فى أ : الحيوة.
(٢) فى أ :الحيو.
(٣) فى أ : حوا.
(٤) فى أ : غاياهم.

- **والدليل** على أنهما كانا قبل حياتهما[1] ميتيـــن، وكانـــا قبـــل الحيـــاة معدومين، أنهما إذا كانا حيين معمرين، فلا يخلـــو مـــا مضـــى مـــن أعمارهما، من أن يكون كثيرًا أو قليلاً، وللكثير والقليل نهاية تدل على الابتداء؛ لأن ما مضى من العمر فقد تناهى[2]؛ لأن كثيره لم يكـــثر إلا بعد أوليته.

- **ودليل آخر**؛ إن حركاتهما فيما مضى- لم تكثر إلا بعد قلتـــهما، وقلـــة الحركة تدل على أوليتها، وتخبر بقضاء جميعهما بنهاياتها، وانقطاع أولها ٥٧/وآخرها بغاياتها؛ لأن أحد الحركة لم تقدم إلا بعد عدم أولها،/ وانقطاع أكثرها وقلتها وفنائها[3]، بعد حدوثها كلها والحياة[4] مقرونة بالحركـــات و السكون مقرون بالممات، فكانت حياتهما مدة، والمدة قد عدمـــت، وكـــانت لهما حركات فسكنت وأعمار - بعد حدوثهما - انقطعت[5].

وإذا صح أن لحياتهما أولا، لم يخل[6] من أن يخلقا فى البدؤ طفلاً، أو يكون جعلهما تماماً كاملاً؛ فإن كانا فى بدؤ خلقيهما طفلين، وكان إلـــى

---

(١) فى أ : حيوهما.
(٢) فى أ : تناها.
(٣) فى أ : ووناياها.
(٤) فى أ : والحيوة.
(٥) هذه العبارة فى (أ) (فرحمة الله عليهما ورضوانه وصلواته وغفرانـــه) وهـــى غريبة نابية عن السياق، ولذلك وضع صاحب المخطوط ومصححه علامـة (×) فى الهامش مشيرًا إليها، وهو محق تماماً.
(٦) فى أ : يخلو.

التربية واللطف محتاجين، وذلك دليل على خالقهما، إذ جعلهما بعد صغرهما، وقواهما بعد ضعفهما، وكثرهما بعد قلتهما، وعلمهما بعد جهلهما، وأغناهما بعد فقرهما.

وإن كانا فى بدؤ الأمر كاملين، وخلقا فى البدؤ عاقلين؛ فإنهما – فى الكمال – محتاجان إلى الأغذية، وأنواع المصالح المختلفة، من المآكل والمشارب الطيبة، واللباس وأظلة الأبنية؛ وذلك فما لا يقدران عليه، ولا يجدان السبيل أبدا إليه، إلا بالله المنعم الواجد الخلاق المتفضل الرازق؛ لأنهما فى بدؤ خلقهما لا يدريان ما أريد بهما، ولا يكون ذلك إلا بعد تأديب مؤدبهما، وقبول إلهام معلمهما؛ لأنهما مع جهلهما وخبرتهما، لا يعلمان المنافع والمضار إلا بعد طول تجريبهما، والتجربة ربما كان فيها الهلاك والتدمير، وبطلان الحكمة والتدبير فمن أجل هذا أوجبت أن يكونا معلمين، ولجميع أسباب الحكمة ملهمين.

٥٨/والدليل على أصول/ هذه البهائم ونسالها، كالدليل على هذه الفروع وأصلها – فلعمرى – لو لم يكن لنا من النظر إلا ما فى جوارحنا؛ فكان فى ذلك دلالة على الله مبدءا؛ ولكنا علمنا أن الفحص عن أصل هذا الخطب الجليل أولى[1] بالحكمة – عند أهل العقل– ولترك النظر هلك الملحدون الفسقة الكفرة الجاحدون الصم البكم المتلددون الجهلة الفجرة المتمردون؛ ولترك الأدلة لم يعرفوه، وبعدواتهم جهلوه، فهم كالبهائم التى لا

---

(١) فى أ : أولا.

تعرف إلا ما جاهرت، ولا تميز إلا ما حاضرت؛ ولا تدرك إلا ما شاهدت ونظرت!.. فزادهم الله نأياً[1] وبعداً، ولا وفقهم لخير أبدًا.

وسألت – أكرمك الله– عن دوام التكليف بعد الرسول، وذكرت أن يكون الجواب من المعقول.

والدليل على دوام ذلك أن الحكيم لا يهمل خلقه من الأمر بالخيرات، **والنهى عن المنكرات**؛ لأنه إن تركهم على الضلالة، ولم يهدهم ولم يأمرهم ولم ينههم، فقد اختار لهم الضلالة على الهدى، ورغبهم فى الغواية والردى، ومن اختار الضلالة فغير حكيم، ومن رضى للعباد بالجهل فليس برحيم.

فمن هاهنا صح دوام التعبد لجميع العباد، إذ الإهمال يدعو إلى الفساد.

ودليل آخر : أن الحكيم إذا أظهر حكمته لم ينسخها، ولم يبد لها إلا بخير منها أو مثلها، ولم ير بعد القرآن بدله، ولم ير خير منه ولا قبله.

٥٩/ **ودليل آخر** أن الحكيم/ إذا ركب فى عباده الاستطاعة والقوى[2] ، وفطرهم على منازعة الهوى[3]،فلابد من صرف ذلك فى طاعته وهدى[4]، أو فى جهل وضلالة وردى[5].فالعقول تشهد أن الحكيم لا

---

(١) فى أ : نايا.
(٢) فى أ : ألفوا.
(٣) فى ب، وهامش : أ.
(٤) فى ب : وهوى.
(٥) فى أ : وددا.

يأمر بصرف نعمه فى الفساد، ولا يرضى لعباده بغير الرشـــاد، ولا رشدا أرشد، ولا هدى أهدى، مما نزل الله فى الفرقان من الهدى.

ودليل آخر؛ أن من أخفى[1] هداه وحكمته، فقد نزع عـــن أوليائـــه رحمته، ومن أخفى حكمته عن أوليائه، خلع حجته عن أعدائه، فقد برئ من الحكم والتدبير، إذ رضى بالجهل والتدمير.

ودليل آخر؛ أن دار البلوى لا يخلو أهلها من التشاجر فى أحكامهم وأديانهم، واختلاف آرائهم وأهوائهم، وإذا كانوا من الصفة على ما ذكرنـا، وكانوا من الاختلاف على ما به قلنا، فلابد للحكيم من أحد وجهين، إمـا أن يختار لهم أحكامهم على حكمه، ويصطفى جهلهم على علمه، وإما أن يحكم علمه على جهلهم، وينفى بحكمه باطل حكمهم، وإذ لم يكن بد مـن كتـاب يحكم بينهم، ويبين لهم ما التبس عليهم، فلا يعلم أبين من قوله، وما نـــزل من الهدى على رسوله، صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا كانوا من اختـلاف الأهواء على ما قدمنا، وفى قلة الاتفاق على ما شرحنا، لم يؤمن أن يلبسوا بذلك على من يريد النجاة بجهلهم، ويبطلوا الحق بأسوء فعلهم.

٦٠/ فمن هاهنا وجب على الحكيم، تبارك وتعالى، أن يرسل فـــى كل قرن/ من القرون رسولا؛ ليبين لهم ما فيه يختلفون، وينفى من البـاطل ما لبس الضالون.

---

(١) فى أ،ب : واحفا.

وإذا كان ذلك واجباً عليه لحكمته، لم يؤمن أهل التمويه من بريته، أن يلبسوا على الناس بدعوى[1] رسالته.

فمن هاهنا وجب أن يخص بالإمامة أهل بيت معروفين، وبصحة النسب عند الخلائق مشهورين، ليكذب الناس مدعى ذلك من غيرهم، ويكون الطلب فى بعضهم أيسر من الطلب فى كلهم، وأبين للمرتادين، وأهون على المتعبدين، من أن يطلبوه فى الخلائق أجمعين.

مع أنه لو كان فى جميع الناس، لوقفوا فى أعظم الالتباس، لكثرة دواعى الفاسقين، واغتيال الظلمة المنافقين.

ولما كان ذلك واجبًا على الحكيم، نظرنا فى قوله، فوجدناه قد افترض مودة ذوى القربى[2] من رسوله، ووجدناه[3] أقرب القرابة لديه، وأسبقهم وأعظمهم عليه، وأجداهم فى الجهاد بين يديه، وأحبهم إلى الله وإليه، **على بن أبى طالب**، أمير المؤمنين، عليه صلوات رب العالمين.

ثم وجدنا أقرب قرابته، وأخصهم بنسبه وولادته، السبطين ابنى الرسول الطاهرين، صلوات الله عليهما، وعلى أبيهما وأمهما وعلى من طاب من ذريتهما.

---

(١) فى أ،ب : القربا.
(٢) فى الأصل : ووجدناه.
(٣) فى الأصل : الصوار، والضوارى من السباع والجوارح آكلة اللحوم.

ثم وجدنا الرسول،ﷺ، قد خصهما بنسبة وولادتـــه، فعلمنـــا أن
٦١/ذريتهما أقرب قرابته، مع دلائل تطول/ لو ذكرناها، ويتسع بها القـول لو شرحناها، فهم أقرب قرابة الرسول، وأحقهم بنسبه عنـــد جميـــع أهـــل العقول.

وإذا كان الإمام من هذين الحيين، وكان لا يوجـــد فـــى غـــير آل السبطين، فلابد من دلائل يبين بها عنهم، وإلا فلا فرق بينه وبينهم، فمـــن تلك الدلائل التى تبينه عن قرابته، وتشهره للناظرين عن أهل نســبته مـــن أهل بيته، أن يكون أرجحهم عقلاً، وأحسنهم مقالاً، وأشهرهم كلمة وفضلا.

وسألت، وفقك الله لمرضاته، وأعانك على طاعته، عن حكمـــة الله فى خلق هذه الضوارى[1]، من ذوات السموم والمضار.

واعلم يا أخى أن هذه الهوام فى أنفسها حكمة جليلة، تـــدل علـــى خالقها من تركيب آلاتها وأدواتها، وإحكام صنعة هيئاتها، وإصلاح جميـــع قوام حياتها وإلهامها لمنافعها ومضارها، ولذات نعيمها ومسارها، فقد كفيت أسباب أرزاقها، وسهل لها جميع أرفاقها، لعلم الصانع الحكيم بضعفها عـــن احتيال الأرزاق وتكلفها، فأغناها، عز وجل، من سعد فضله، وكفلها لأنواع لطفه، وهى لا تحرث ولا تزرع ولا تدخر – أكثرها- ولا تجمع، فكم فيها من عجيبة، تضل فيها العقول، وحكمة يقتصر دون وصفها القول؟!!..

---

(١) فى الأصل : الصوار،

وما عسى أن نذكر من عجائب أوصافها، ونشرح من خصائص ٦٢/ألطافها، أو نحصى من غرائب أصنافها، لعجزنا عن ذلك/ وضعفنا، وجل صنع الحكيم عن وصفنا.

ألا ترى[١] إلى الذرة وضعفها، كيف عجزت الحواس عن وصفها، وقصرت عن إدراك مختلف أعراضها فى تصرف إقبالها وأعراضها، ودرك فهمها لمعايشها، ونفورها عن المهالك، وخوفها وشهواتها لجميع لذاتها، وقوام روحها وحياتها، وإصلاح خلقها وتعديلها، وتوصيل جوارحها وتفصيلها، قد جعلت[٢] لها أعماد تقلها عن السقوط، وفصلت للإصعاد والهبوط، ولولا تلك الأعماد لما ارتفعت، ولولا تفصيلها لما انتفعت، ولسكنت عن التحرك وانقطعت، ولكن الحكيم جاد عليها برحمته وامتن عليها بإظهار حكمته، وأتمها بفواضل نعمته.

وأما ما ينال الآدميين من ضرر الهوام، فما هو إلا كسائر الآلام، وما السم إلا سقم من الأسقام، وعلة من علل الأجسام، ومحنة من محن ذى الجلال والإكرام، يعظم فيها الأجر للمسلمين، ويجل فيها ثواب المؤمنين وتخويف من رب العالمين؛ وموعظة لعباده الموقنين، وحجة ونعمة للفاسقين، وعقوبة للفجرة الظالمين؛ لأن الألم يدعو إلى ذكر الموت والفناء، ويزهد ذوى الألباب فى الدنيا، فيدعوهم الخوف إلى الإقصار، عما يولج فى عذاب النار.

---

(١) فى أ : ألا نرا.
(٢) فى أ : جعلن.

فهذه حكمة من حكم رب الأرباب يستحق الشكر عليها من ذوى
٦٣/ الألباب، مع / أنه، عز وجل، يثيب المؤمنين على أمراضهم وأسقامهم، أكثر مما يثيبهم مع صحتهم، فالحمد لله الذى جاد علينا بموعظته، وجعل الرحمة فى نعمته، فيالها محنا حسنت، ونعما جلت وجسمت، وحكمة بانت وعظمت.

وإذا كان فى البهائم لله حكمة، وكان عليها من نعمة، وكان آلمها بأنواع من الآلام، وامتحنها بالموت والأسقام، فلابد لها فى الآخرة من نعيم لا يبلى، إذا كان إيلامه لها عدلا، وإذا كان بالبهائم الخرس رحيما، وكان فى أمورها عدلا حكيما، فكيف بمن عرفه من أوليائه، وأيقن بثوابه ولقائه، وأحب وأبغض فيه، وهجر فى بغضه مبغضيه، وصافى[1] فى محبة محبيه، ووالى[2] فيه من يواليه، وعادى[3] وناصب من يعاديه، فرحم الله عبدا اتصل بمولاه، وذل له ولمن والاه، وقطع فيه جميع من عاداه، ولم يركن إلى متاع غرور دنياه.

وقد بلغنا عن بعض أهل الحيرة والعمى[4]، من لم يعط من التوفيق عطية الحكماء أنه زعم أن البهائم تكون بعد الحشر ترابا، ولا يجعل الله لها على ألمها ثوابا، وإنما يقول بهذا من جهل حكمة الواحد الرحمن[5]، ولم

---

(١) فى أ : صافا.
(٢) فى أ : ووالا .
(٣) فى أ : عادا.
(٤) فى أ : والعمل.
(٥) فى أ : الرحمان.

يوقن برحمته حقيقة الإيقان، وقذفه بالجور والعدوان، ولو كان الأمر فى البهائم على ما وصف الجهال، وقال به الكفرة الضلال، لم يحل فى إماتته لها من أحد وجهين : إما أن يكون عدلا فى إماتته مرتين، ويثيبها[1] ٦٤/على/ بعثها ثوابين، بعد أن يحشرها فى الآخرة حشرين؛ وهذا محال عند ذوى العقول، فاسد فى الاعتقاد والقول.

وإما أن يكون جائزا - كما زعموا - فيعذبها عذابين، بعد أن أحياها كرتين، فكيف يكون عدلا، إذ آلمها وامتحنها، بعد الحشر فأعدمها، ومن عذب فى الآخرة والأولى بغير ذنب، لم يكن عدلا فقذفوا الله، تبارك وتعالى، وأخرجوه من الحكمة جهلا.

ودليل آخر؛ إما أن يكون تعالى عن قولهم؛ رحيما فى إماتتها؛ وإما أن يكون رحيما فى حياتها، فالرحمة لا تكون فى الموت الأبيد، وإنما الرحمة فى الحياة والتخليد.

ودليل آخر ؛ إما أن يكون موتها ينفعه، وإما أن يكون ينفعها، فهو غنى عن موتها وحياتها، وهى محتاجة إلى حياة أنفسها، والموت فغير نافع لها، وإذا اتسعت رحمته، فكيف يضيق على البهائم نعمته، وهو قادر على تخليدها وغير عاجز عن مزيدها[2].

***

وسألت عن الدليل على دوام التخليد :

---

(١) فى أ : ويثبها.
(٢) هكذا فى الأصل.

والجواب فى صدق الوعد والوعيد، أن الحكيم رؤوف بالعباد، وإبطال الجنة وأهلها من أكبر الفساد، والحكيم لا يقطع ثوابه عن أوليائه، كما لا يقطع عقابه عن أعدائه؛ لأنه إن قطع ثوابه فقد ظلمهم وعبث فى خلقه فأهلكهم، والله يتعالى عن العبث والفساد، ويجل عن ظلم العباد؛ لأن أهل ٦٥ /الجنة صبروا على محن/ الحكيم، والصبر محمود عند كل رحيم، وأيضاً فإن الحكيم لا يظهر الحكمة للعبث والفناء؛ ولكنه جعل ذلك للبقاء، وقد أحسن أهل الجنة بالطاعة والإيمان، فهل يجازى أهل الإحسان بغير الإحسان؟!.. أجل إنه لبعيد عن ذلك، وأكرم من أن يكون كذلك.

وأيضا فإنه شكور للمطيعين، والشكور لا يقطع بشكره عن الشاكرين، ولا يهلك عباده المؤمنين، ألا ترى أن حكيما من حكمائنا لو أنعم بنعمة ثم سلبها وانتزعها عن المنعم عليه وأذهبها، لما سميناه مع هذا الفعل الدنئ حكيماً، ولا دعاه أحدًا أبدًا كريمًا؛ ولصار عند الخلائق مذموماً؛ ولكان عند الجميع لئيماً، ولما كان عندهم أبدًا رحيمًا، فكيف بأحكم الحاكمين وأرحم الراحمين ، وأشكر الشاكرين، وخير الغافرين.

- فإن قال بعض الجهال الملحدين، الكفرة الفجرة الجاحدين، فلم **زعمتم أنه لا يرحم أهل النار، ولا ينقلهم إلى دار الأبرار؟**
- **قيل له**، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم: لأن إخراج الفاسقين من العذاب الأليم، إلى الجنة والثواب الكريم، يدعوهم إلى البطر والفساد، وإلى ما كانوا فيه من الكفر والعناد، والعبث والظلم للعباد، وذلك قول الواحد ٦٦/الرحمن/ فيما نزل من محكم القرآن؛ ﴿**ولو رودوا لعادوا لما**

نهوا عنه، وإنهم لكاذبون﴾[1] فكيف لا يستحق هؤلاء الفاسقون، ما صاروا إليه من العذاب المهين، مع ما علم الله من كفرهم وفسادهم وفجورهم وعنادهم، حتى إنه علم أنه لو أخرجهم من العذاب، لعادوا لما نهوا عنه من الأسباب.

فكيف يا أخى أكرمك الله بثوابه، ونجانا، وإياك، من عذابه يرجى لهؤلاء أبدا ثوابه؟!.. أو ينتظر منهم إنابة، أو ينفع فيهم موعظة أو تذكير مع ما سمع من قول العليم الخبير؟

ومتى يرجى لهم فلاح، أو صبر أو رجعة أو صلاح، إذا لم يزجروا أنفسهم عن اللذات ويقطعوها قطعا عن الشهوات، ويجاهدوها جهادا عن المهلكات؟

- فإن قال قائل، أو سأل من الملحدين – سائل : **فكيف لا يهلكهم ويفنيهم ويميتهم فى النار ويبليهم؟**
- **قيل له**، ولا قوة إلا بالله : لأنه لو أماتهم وأهلكهم، لأخلف وعيده فى تخليدهم، والحكيم لا يكذب فى وعيده، فيكون ناقصا عند جميع عبيده، وأيضا فإنه لو أهلكهم، لكان الموت راحة لهم، ولكان تخفيفا عنهم وتخليصا لهم من العذاب، وتفريجا من كرب العقاب.

٦٧/ فكيف يفرج الحكيم عن من قتل أنبيائه ، وظلم رسله وأوليائه/ وأعان على دينه أعداءه، واجتهد فى إطفاء نوره، واستهزأ وتلعب بأموره، وأقبل على لهوه وفجوره،واشتغل عن وعظه وتذكيره فكل هؤلاء الظلمة

---

(١) سورة الأنعام : آية ٢٨ .

الفجار، الفسقة الأنجاس أهل النار، يظلم على قدر طاقته، ومبلغ قوته واستطاعته، فمنهم من فعل جميع السرور، وركب أنواع الظلمة والفجور، وقتل الأنبياء المرسلين، والأئمة الطاهرين، واتباعهم الأخيار المؤمنين، ومنهم من خذل المرسلين، وأعان بخذلانه لهم القاتلين، ومنهم من كثر بداره ديار الفاسقين، وكثر جمائع الظالمين، وعمر أسواق الجائرين، ومنهم من ظلم نفسه وأغواها، واختار الهلكة فأرادها. ثم يطمع أن يخلف الله وعده، ويظلم بإخلاف الوعيد نفسه، والحكيم لا يظلم نفسه بالمحال؛ وإخلاف صدقه في المقال للكفرة الفجرة الضلال، العصاة للواحد الرحمن[1]، العظيم المتفضل المنان، ذى العزة والكرم والإحسان؛ والقدرة والمحال والسلطان، والحكمة والجلال والبرهان، واللطف والبر والإيمان، من لا يعذب أولياءه، ولا يظلم في الحكم أعداءه، ولا يأخذ أحداً بغير كسبه، ولا يعذبه إلا بذنبه، ولا يعذب بصغار الذنوب، ولا يخفى عليه خواطر ٦٨/الغيوب، ولا تحتجب عنه/ خفيات الغيوب.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

---

(١) أ: الرحمان.